مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الذكاء الإصطناعي في المديريّة العامة للأمن العام العقيد القرصيفي: لن يكون بديلاً من رجل الأمن

في عالم يعتمد اليوم بشكل أساسي على أساليب التكنولوجيا المتطورة، بات الذكاء الإصطناعي ركنا أساسيا في هذه الثورة، حيث يشكل القاطرة الأساسية لإعادة رسم معالم القطاعات كافة. لم تعد المؤسسات الأمنية بعيدة من هذا التحول الرقمي، حيث عملت على مواكبة هذا التطور بطريقة مدروسة تخدم أهدافها وأداءها العملياتي والخدماتي

انطلاقا من إيمانه بأهمية مواكبة التطور التكنولوجي، أولى المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير موضوع الذكاء الاصطناعي اهتماما خاصا باعتباره إحدى الركائز الأساسية لتطوير العمل الأمني والإداري. ولهذه الغاية عمد الى تشكيل لجنة متخصصة بالذكاء الاصطناعي كخطوة مؤسساتية تهدف إلى دراسة إمكانات توظيف هذه التكنولوجيا ضمن مختلف مجالات عمل الأمن العام.

يترأس هذه اللجنة رئيس دائرة العلاقات الاعلامية العقيد حسنين القرصيفي، وتضم عددا من الضباط الإختصاصيين في هذا المجال. "الأمن العام" إلتقت العقيد القرصيفي الذي تحدث عن دور الذكاء الإصطناعي ومجالات تطبيقه في عمل المديرية.

■ كيف ولدت لجنة الذكاء الإصطناعي في المديرية العامة للأمن العام؟

□ جاء تشكيل لجنة متخصصة بالذكاء الاصطناعي بناء على إهتمام المدير العام للأمن العام، وكخطوة مؤسساتية تهدف إلى دراسة إمكانات توظيف هذه التكنولوجيا ضمن مختلف مجالات عمل الأمن العام، ووضع تصور عملي لاستخدامها بطريقة آمنة ومسؤولة، بما يتلاءم مع طبيعة المهام الأمنية ويحافظ على سرية المعلومات وحماية البيانات. كما يولي المدير العام أهمية أساسية للاستثمار في العنصر البشري، من خلال تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة للضباط والعناصر، تهدف إلى تعريفهم بمفاهيم الذكاء الاصطناعي وأدواته وتطبيقاته العملية، وتمكينهم من فهم قدراته وحدوده وكيفية الاستفادة منه في مجالات عملهم المختلفة. لا تقتصر هذه الدورات على الجانب النظري، بل يفترض أن تتجه تدريجا نحو التدريب العملي على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل المعلومات، إعداد التقارير، معالجة البيانات، دعم القرار، مراقبة المحتوى الرقمي، تطوير الخدمات الإلكترونية، وأتمتة الإجراءات الإدارية، مع التأكيد على الضوابط القانونية والأمنية والأخلاقية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات. يشكل هذا التوجه خطوة متقدمة في بناء كوادر أمنية رقمية قادرة على التعامل مع تقنيات المستقبل، وتحويل الذكاء الاصطناعي من مجرد مفهوم تقني حديث إلى أداة عملية تسهم في رفع كفاية الأداء، تعزيز الأمن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها المديرية العامة للأمن العام.

وبذلك، يجمع نهج المدير العام بين التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطوير الكفاءات البشرية ضمن رؤية واحدة تهدف إلى بناء مؤسسة أمنية عصرية، أكثر سرعة وفاعلية وقدرة على الاستجابة لمتطلبات العصر والتحديات المستقبلية.

■ ما هي أبرز التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي التي يمكن اعتمادها في العمل الأمني؟

□ تتعدد التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في البيئة الأمنية الحديثة، من أبرزها:

• تحليل الشبكات المترابطة (Link Analysis): استخدام خوارزميات تحليل الرسم البياني Graph AI لكشف العلاقات الخفية بين المشتبه بهم، وتتبع شبكات الجريمة المنظمة، وتبييض الأموال، والتهريب، وتحديد الأفراد المحوريين في تلك الشبكات.

• المعالجة اللغوية Natural Language Processing (NLP): تحليل التقارير الأمنية المكتوبة بلغات متعددة، وقراءة وثائق الاستجواب، وقراءة المنشورات والوسائط المفتوحة المصدر (OSINT)، واستخراج الأسماء، والأماكن، والتواريخ، والربط الذاتي بينها.

• الرؤية الحاسوبية (Computer Vision) وتحليل الفيديو: تحليل تسجيلات كاميرات المراقبة بشكل آلي لتحديد المركبات المشبوهة (قراءة لوحات السيارات)، أو التعرف على الوجوه في الزحمة، أو اكتشاف الأجسام المتروكة والأحداث الغريبة (مثل التجمهر غير الطبيعي أو الاقتحام).

• اكتشاف الشذوذ : (Anomaly Detection) تحليل حركة المعاملات الهجرية أو الجمركية أو إصدار الوثائق للتنبؤ بوجود عمليات تزوير أو اختراق للأنظمة بناء على تغير أنماط السلوك المعتادة.

■ إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحسين الخدمات التي تقدمها المديرية للمواطنين، تسريع الإجراءات، والحد من المعاملات الورقية والأخطاء البشرية؟

□ يشكل تحسين الخدمة المواطنية حجر الزاوية في الرؤية الحديثة للأمن العام. فالذكاء الاصطناعي ليس أداة أمنية أو استخبارية فحسب، بل هو محرك للتحول الخدمي الذكي:

• المساعدون الافتراضيون والدردشة الذكية (AI Chatbots): تقديم إجابات فورية ودقيقة للمواطنين على مدار الساعة في شأن

81 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

رئيس دائرة العلاقات الإعلامية ورئيس لجنة الذكاء الإصطناعي في المديرية العامة للأمن العام العقيد حسنين القرصيفي.

المستندات المطلوبة لإصدار جوازات السفر، والإقامات، والسمات، مما يقلل الاكتظاظ في المراكز الأمنية.

• الأتمتة الذكية للوثائق (Document Processing AI): الاعتماد على تقنيات التعرف الضوئي على الحروف (OCR) المدعومة بالذكاء الاصطناعي لقراءة الوثائق الرسمية والتدقيق فيها آليا، مما يقلل نسبة الخطأ البشري في إدخال البيانات إلى صفر% تقريبا.

• المنافذ الذكية وإدارة الدور (Smart Queue & E-Gates): تنظيم حركة المراجعين والتنبؤ بأوقات الذروة في مراكز الخدمات، مع التوسع في استخدام البوابات الإلكترونية في المطار والمنافذ الحدودية لإنهاء إجراءات السفر في ثوان معدودة من دون تدخل بشري.

• التحول الكامل لنظام "بلا أوراق" (Paperless Environment): الاعتماد على المعالجة الرقمية الذكية للمعاملات، مما يسرع دورتها المستندية، ويقضي على البيروقراطية، ويوفر الهدر المالي والزمني.

■ هل يمكن أن يشكل الذكاء الاصطناعي أداة أساسية في استشراف المخاطر الأمنية والتنبؤ بالتهديدات قبل وقوعها؟ وما هي الضوابط التي يجب اعتمادها لضمان عدم إساءة استخدام هذه التقنيات؟

> **لجنة الذكاء الاصطناعي في المديرية العامة للأمن العام وليدة اهتمام المدير العام**

□ نعم، أصبحت نماذج "التنبؤ الأمني" (Predictive Policing) واقعا ملموسا. من خلال تحليل الاتجاهات التاريخية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية، وحركة التحركات الميدانية، يمكن لخوارزميات التنبؤ رسم خرائط افتراضية للمخاطر واستشراف التهديدات الإرهابية أو السيبرانية أو الجنائية. أما عن الضوابط لضمان عدم إساءة الاستخدام، فتشمل:

• مبدأ "الإشراف البشري" (Human-in-the-loop): الا يترك القرار النهائي (كالتوقيف أو الاتهام) للآلة إطلاقا، بل يقتصر دور الذكاء الاصطناعي على تقديم التوصيات والدلائل للمحقق البشري.

• مكافحة التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias): تدريب النماذج الذكية على بيانات متوازنة وضمان عدم استهداف فئات معينة بناء على العرق، أو الجنس، أو المذهب، أو المنطقة الجغرافية.

• الشفافية والذكاء الاصطناعي القابل للشرح (Explainable AI - XAI): يجب أن تكون الخوارزميات قادرة على تفسير "كيف" وصلت إلى استنتاج أمني معين، لضمان القابلية للمراجعة القانونية.

■ كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية الحدود ومكافحة التزوير والهجرة غير الشرعية؟

□ يعد أمن الحدود من أكثر المجالات التي تظهر فيها قوة الذكاء الاصطناعي، ويمكن توظيفه عبر:

• التحليل المتقدم لبيانات المسافرين (PNR & API): تحليل قوائم ركاب الطائرات والرحلات البرية والبحرية مسبقا، واكتشاف الأنماط المشبوهة (مثل السفر المتكرر عبر طرق غير منطقية، أو شراء التذاكر نقديا)، مما يسهم في ضبط العناصر الخطرة قبل وصولها إلى الحدود.

• كشف التزوير العالي الدقة (Biometric & Forensic AI): فحص الوثائق وجوازات السفر باستخدام تقنيات التصوير الطيفي الذكي المقترن بالذكاء الاصطناعي لكشف التزوير الدقيق في الأختام، أو الميكروفيلم، أو الصور الشديدة الاحترافية التي يصعب على العين البشرية رصدها.

■ في ظل التطور السريع للذكاء الاصطناعي، كيف يمكن للمديرية العامة للأمن العام مواكبة هذه التطورات، وما البنية التحتية التقنية والتشريعية التي تحتاج إليها للاستفادة منها بشكل فعال وآمن؟

□ لمواكبة هذا التسارع المتلاحق، تحتاج ◄

◄ المديرية إلى الاستثمار بالتوازي في مسارين: التقني والتشريعي.

1- البنية التحتية التقنية (Technical Infrastructure):

• مراكز بيانات سيادية ومستقلة (Data Centers): بناء سحابة إلكترونية أمنية مغلقة ومؤمنة بأعلى درجات التشفير لضمان عدم تسريب البيانات الحساسة إلى خوادم خارجية.

• حواسيب فائقة الأداء (High-Performance Computing): توفير قدرات معالجة مركزية ورسومية (GPUs) قادرة على تشغيل خوارزميات التعلم العميق.

• الأمن السيبراني المتقدم: حماية أنظمة الذكاء الاصطناعي نفسها من هجمات التسميم الخوارزمي (Data Poisoning) أو الاختراقات.

2- البنية التحتية التشريعية والتنظيمية (Legislative Framework):

• سن أطر حوكمة الذكاء الاصطناعي الأمني.

• وضع لوائح تنظيمية تحدد المسموح والمحظور في استخدام تقنيات التعرف على الوجوه أو تحليل البيانات السلوكية.

• تشريعات تبادل البيانات: وضع قوانين تسمح بالربط الآمن والمقنن للبيانات بين الأمن العام والجهات الحكومية الأخرى (مثل وزارات العدل، الصحة، والمال).

■ ما هي أهمية تدريب الضباط و العناصر في المديرية العامة للأمن العام على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وهل نحن أمام تحول في طبيعة المهارات المطلوب للعمل الأمني مستقبلا؟

□ التكنولوجيا من دون عنصر بشري مؤهل تبقى مجرد آلات وبيانات صامتة. إن تدريب الكوادر الأمنية يعد الشرط الأساسي لنجاح هذا التحول، فقد باشر الأمن العام حاليا تنفيذ خطة لتدريب كل ضباط الأمن العام على المبادئ الأساسية والمتوسطة للإدارة والذكاء الإصطناعي، من خلال دورات على مدى 3 إلى 5 أيام من قبل متخصصين في الذكاء الإصطناعي وبالشراكة مع بعض الجامعات المرموقة.

"الذكاء الاصطناعي ليس أداة أمنية أو استخباراتية بل هو تحرك للتحول الخدمي الذكي"

• تحول طبيعة المهارات (The Skill Shift): نحن ننتقل من رجل الأمن التقليدي إلى "رجل الأمن الرقمي/المحلل الاستراتيجي". المهارات القادمة لا تقتصر على اللياقة البدنية والحس الأمني الميداني فحسب، بل تشمل: الثقافة الرقمية (Digital Literacy)، التفكير التحليلي للبيانات، فهم الهندسة الاجتماعية، وإتقان التعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي.

التربية الأخلاقية والأمنية للتكنولوجيا: تدريب العناصر على حماية البيانات الحساسة، ومنع تسريبها، وفهم المحاذير القانونية للتعامل مع البيانات الشخصية للمواطنين والزوار.

■ ما هي الخطوة التالية بعد الدورات التدريبية؟ وهل هناك توجه لوضع استراتيجية متكاملة لإدماج الذكاء الاصطناعي في عمل المديرية، وتحويل ما تم تعلمه إلى مشاريع وتطبيقات عملية؟

□ يجب ألا تقف الدورات التدريبية عند حدود "التثقيف النظري"، بل ينبغي أن تكون شرارة الانطلاق لنشاط مؤسسي ملموس عبر الخطوات التالية:

• صياغة "استراتيجية الذكاء الاصطناعي للأمن العام"، وضع خارطة طريق خماسية تحديد الرؤية والأهداف والمشاريع ذات الأولوية، وتوزيع الميزانيات.

• إنشاء "وحدة الابتكار والذكاء الاصطناعي": تشكيل فريق عمل متكافئ يضم ضباطا ميدانيين، ومحللين أمنيين، ومهندسي برمجة وبيانات، لتطوير الحلول محليا أو إدارتها.

• مشاريع نموذجية مصغرة: (Pilot Projects) البدء بتطبيق مشاريع محدودة ومتخصصة ذات أثر سريع (Quick Wins)، مثل روبوتات الدردشة cahtbots للإجابة عن استفسارات المواطنين والمقيمين.

• عقد شراكات استراتيجية: بناء جسور التعاون مع الجامعات الوطنية، ومراكز الأبحاث، والشركات الوطنية المتخصصة في التكنولوجيا لنقل المعرفة وتطوير حلول سيادية مناسبة للبيئة المحلية.

■ إذا كان الذكاء الاصطناعي يمثل اليوم ثورة تقنية تعيد تشكيل مختلف القطاعات، فهل نحن أمام مرحلة يصبح فيها شريكا أساسيا لرجل الأمن في اتخاذ القرار، أم سيبقى مجرد أداة مساعدة؟
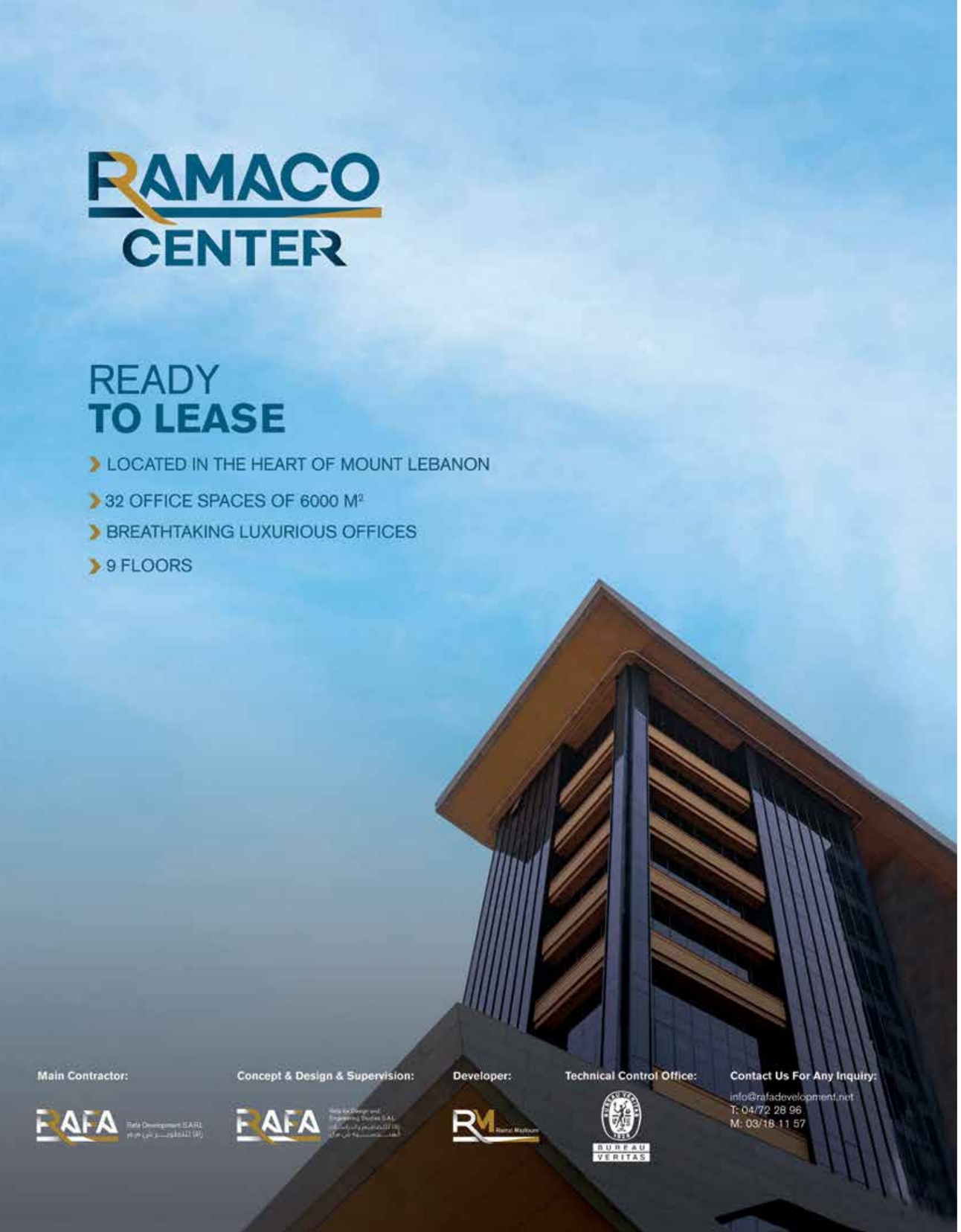
□ إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في الفلسفة العملية لدمج التكنولوجيا في المؤسسات العسكرية والأمنية. الذكاء الاصطناعي لن يكون بديلا من رجل الأمن، ولن يرتقي ليكون صانع القرار المستقل. فالقرارات الأمنية تتقاطع دائما مع قيم أخلاقية، وإنسانية، وقانونية تتطلب الحس البشري والضمير والتقدير الميداني، وهي أمور تفتقر إليها الخوارزميات مهما بلغت درجة ذكائها. لكن في المقابل، فإن الذكاء الاصطناعي تجاوز بالفعل مرحلة "الأداة المساعدة التقليدية" (مثل الحاسوب أو الآلة الحاسبة). نحن نتجه بثبات نحو مفهوم "الذكاء المعزز" (Augmented Intelligence)؛ حيث يصبح الذكاء الاصطناعي الطيار المساعد (Co-Pilot) لرجل الأمن. إنه الشريك الذكي الذي يجمع البيانات، ويرصد الأنماط، ويحسب الاحتمالات، ويقدم سيناريوهات القرار في أجزاء من الثانية. لكن الحسم والقتال وضمير القرار يظل، وسيظل دائما، بيد رجل الأمن. الذكاء الاصطناعي يمنح رجل الأمن عيونا زرقاء ترى ما لا يرى، وعقلا تحليليا يستوعب المحيط، ليبقى رجل الأمن هو الضامن الأول للأمن والأمان، والعدالة وسيادة القانون.